بيان مشترك لمنظمات حقوقية ليبية بمناسبة اليوم الدولي للتعليم[1]

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان

الحق في التعليم هو حق أساسي تنص عليه صراحة المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، التي دعت إلى أهمية التعليم الأساسي المجاني لكل الأطفال، وهو ما أكدته "اتفاقية حقوق الطفل" وأصبح ملزماً لكل الدول التي صادقت على الاتفاقية، ومنها ليبيا، أن التعليم حق أساسي لكل طفل بغض النظر عن جنسه ولونه ووضعه القانوني[3].

قبل جائحة كورونا، كان العالم يعاني بالفعل من تحديات هائلة في الوفاء بوعوده حيال إتاحة التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان للجميع. وعلى الرغم من التعميم شبه الكامل لالتحاق بالتعليم في الصفوف المبكرة في أغلب البلدان، إلا أن هناك أكثر من 250 مليون طفل[4] هم خارج المدارس حسب الأمم المتحدة.

لم تكن المؤسسات التعليمة في ليبيا بمعزل عما يحصل في العالم، فلقد أخذ التلاميذ في ليبيا نصيبهم من الصدمات والانتكاسات المستمرة في مسيرتهم التعليمة، بسبب الحروب والنزاعات والانقسام السياسي والذي أدى إلى انقسام مؤسسة التعليم. وجاءت جائحة كوفيد-19، المرض الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا المتحور، لتزيد من تأزم وضع التعليم لأطفال ليبيا، وتكشف تردي البنية التحتية للتعليم في ليبيا.

يمر اليوم العالمي للتعليم في ليبيا ومئات القاصرين لا زالوا منخرطين في التشكيلات المسلحة في غياب خطط حقيقية وناجعة لتسريحهم منها. كما لا زال الكثير من الأطفال فاقدي الرقم الوطني محرمون من التسجيل في المدارس في مرحلة التعليم الأساسي، الذي تعهدت الدولة الليبية بموجب انضمامها للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بضمانه مجانا لكل الأطفال، ناهيك عن المراحل التعليمية التالية للتعليم الأساسي.

كما لا زال الأطفال في منطقة آوال يعيشون مأساةً تكاد أن تكون فريدة من نوعها في ليبيا. فهذه المنطقة التي تتبع إداريا بلدية درج، وتقع على بعد 600 كيلو متر إلى جنوب غرب العاصمة طرابلس وعلى مسافة 40 كيلوا شرقا من مدينة غدامس، ولا يوجد فيها أي مبنى للإدارة المحلية أو مستوصف أو مركز شرطة، إضافة إلى عدم وجود أي مكتب حكومي، سوى بضع مكاتب تقدم خدماتها بشكل غير رسمي. توجد فيها مدرسة مؤقتة لمرحلة التعليم الأساسي، وهي عبارة عن حاويات صفيح لا تقي من برد الشتاء ولا حر الصيف. طلبة المرحلة الثانوية تضطر أسرهم لدفع أكثر من 100 دينار أجرة حافلة ليدرسوا في المدرسة الثانوية في بلدة درج التي تبعد عنهم مسافة 50 كيلو متر. ورغم زيارة وزير التعليم السابق للمنطقة واطلاعه على وضع المدرسة

---

[1] الأمم المتحدة: "اليوم الدولي للتعليم، 24 كانون الثاني / يناير".

[2] الأمم المتحدة: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". المادة (26): "(1) لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم".

[3] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "اتفاقية حقوق الطفل". المادة (28-1): "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي: (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع".

[4] الأمم المتحدة: "موجز سياساتي: التعليم اثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها". أغسطس 2020.

المؤقتة وظروف التلاميذ، ورغم الوعود التي أطلقها اثناء زيارته، إلا أنه حتى هذا اليوم لم يتحقق منها شيء. الكثير من العائلات نزحت إلى مناطق مجاورة من أجل فرصة تعليم أفضل لأبنائهم وبناتهم.

كما يمر هذا اليوم على الطلبة النازحين والمهجرين وهم في دوامة التنقل من مدرسة إلى أخرى في ظل ظروف قاسية، خصوصاً بعد تفشي جائحة كورونا والتخبط في مواعيد بداء وانتهاء الدراسة. وأصعبهم حال هم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يكابدون الأمرين للحصول على فرصة للتعليم، فأغلب المرافق العامة في ليبيا، إلا النزر المحدود، لا تتوافر فيها مرافق خاصة لذوي الإعاقة.

ففي ذكرى هذه المناسبة تدعوا المنظمات الموقعة على هذا البيان وزارة التعليم:

1. إلى رسم سياسات وخطط واضحة المعالم تعالج فيها أوضاع الطلبة في الضواحي والمناطق البعيدة عن المدن، فالتخلص من الفصول العشوائية وعودة جميع فئات التلاميذ في كل ربوع ليبيا للمدارس هو المقياس الحقيقي لنجاح الوزارة وليس الأنشطة التي تقام داخل المدن والعاصمة،
2. إلى تحديد برنامج الدراسة تبعا للوضع في المناطق المتضررة، والمستوى الدراسي واحتياجات الطلاب وإمكانية تلقيهم المساعدة الحقيقية ذات النفع والاثر،
3. إلى اتخاذ تدابير واقعية وقابلة للتنفيذ في ظل استمرار جائحة كورونا واختيار أساليب التعليم الملائمة للطلبة وعدم المجازفة بقرار فتح المدارس دون أن تكون هناك خطط حماية حقيقية للطلبة، و
4. التعليم حق أساس لكل طفل مقيم في ليبيا دون التقييد بوضعه القانوني والإداري، فيجب ألا يحرم أي طفل من فرصة التعليم مهمة كانت الأسباب.

صدر في طرابلس يوم 24 يناير 2021

المنظمات الموقعة على البيان:

1. حقوقيون بلا قيود، بنغازي،
2. مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان، صبراتة،
3. منظمة صوت المهاجر، الزاوية،
4. منظمة 17 فبراير للبيئة وحقوق الإنسان، طرابلس،
5. منظمة تبينوا لحقوق الانسان، نالوت،
6. المنظمة العربية الدولية لحقوق المرأة، طرابلس،
7. منظمة المتوسط للتنمية والاغاثة، صرمان،
8. منظمه البريق لحقوق طفل، طرابلس،
9. منظمة التضامن لحقوق الإنسان، طرابلس،
10. منظمة إحقاق للتنمية المستدامة لحقوق المرأة والطفل، طرابلس،
11. منظمة النصير لحقوق الإنسان، طرابلس،

12. منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري، مرزق،
13. منظمة أربن لتوجه المدني، الكفرة،
14. جمعية حكمة النساء للمرأة والثقافة، الكفرة،
15. جمعية Čabu للثقافة والتراث، الكفرة،
16. جمعية مد يد العون للأعمال الخيرية، الكفرة،
17. منظمة التواصل الثقافية الاجتماعية، أوباري،
18. منظمة أمل الجنوب للسلام والتنمية المستدامة، مرزق،
19. الشبكة الليبية لحماية حقوق الطفل، طرابلس،
20. مؤسسة الصحافة الحرة صبراتة
21. جمعية الخير للأشخاص ذوي الإعاقة، صبراتة
22. جمعية لآلئ الخير للإغاثة، صبراتة،
23. جمعية بصمة أمل لأطفال التوحد، صبراتة،
24. منظمة شموع لا تنطفي لذوي الإعاقة، صبراتة،

صور من زيارة وزير التعليم السابق، الدكتور عثمان عبد الجليل، للمدرسة المؤقتة للتعليم الأساسي في منطقة آوال بتاريخ 30 ديسمبر 2018